السياسة الخارجية التركية وتطورات الأزمة السورية

أ. رباب حسين إبراهيم مرسي
الباحثة بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط
rabab_hussien21@yahoo.com

أ.د إسماعيل صبري مقلد
أستاذ العلوم السياسية، وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة أسيوط

أ.د منير محمود بدوي
أستاذ العلوم السياسية، ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة لكليـــة التجـــارة
كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط
العدد الثامن والسبعون – يونيو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

مرسـي، ربـاب حسـين إبـراهيم، مقلـد، إسـماعيل صـبري، بـدوي، منيـر محمـود (٢٠٢٣). السياسة الخارجية التركية وتطورات الأزمة السورية، ***المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط***، العدد ٧٨، ١٥٩-١٩١.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

السياسة الخارجية التركية وتطورات الأزمة السورية [١]

أ. رباب حسين إبراهيم مرسي
أ.د إسماعيل صبري مقلد، أ.د منير محمود بدوي

مستخلص الدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول موقف السياسة الخارجية من الأزمة السورية وتطوراتها، ويستهدف التعرف على محددات الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، وتوضيح الاستراتيجية التركية في التعامل مع تلك الأزمة وتطوراتها. وعلى ذلك، تنطلق بنية الدراسة عبر محاور أربعة تتضمن:

١) محددات الموقف التركي؛ الداخلية والخارجية.
٢) دور المؤسسات المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.
٣) مراحل وتطورات الموقف التركي من الأزمة السورية.
٤) انعكاسات الموقف التركي من الأزمة السورية.

ومن أهم ما تضمنته نتائج الدراسة:

١) ارتباط الموقف التركي من الأزمة السورية بالكثير من الاعتبارات والمحددات الداخلية والخارجية التي أثرت في تشكيل الموقف تجاه الأزمة.
٢) أن الأزمة السورية قد أثبتت محدودية تأثير القوة الناعمة التركية وفشلها في محاولة إقناع النظام السياسي السوري بتنفيذ مطالب الثوار.
٣) أن تطورات الأزمة السورية والموقف التركي منها قد أدت إلى تعويق تنفيذ سياسية تصفير المشكلات مع دول الجوار.
٤) على عكس التصور التركي عن الأهداف التي يرغب في تحقيقها من وراء سياسته المتبعة تجاه الأزمة السورية؛ وما لها من آثار سلبية على تركيا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية، السياسة الخارجية التركية، التدخل العسكري التركي.

[١] بحث مستل من رسالة ماجستير بعنوان "السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية في الفترة (٢٠١١م-٢٠٢٠م)" كأحد متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

The Turkish Foreign Policy and Developments in the Syrian Crisis

Mrs. Rabab Hussen Ebrahim

Prof. Ismail Sabry Maklad, Prof. Mounir Mahmoud Badawy

rabab_hussien21@yahoo.com

Abstract:

This is a study of Turkish Foreign Policy toward the Syrian crisis and its developments. It identifies the determinants of the Turkish position on this crisis and clarifies its strategy in dealing with the Syrian crisis. Thus, the study highlights four major themes: a) internal and external determinants of the Turkish position, b) the role of the influential institutions in Turkish foreign policy making, c) Stages and developments of the Turkish position on the Syrian crisis, and d) the Implications of Turkey's position on the Syrian crisis .

The outcomes of the study have manifested that: A) the Turkish position on the Syrian crisis has been linked to, and shaped by, many internal and external determinants; B) The Syrian crisis has demonstrated a limited influence of Turkish soft power as it failed to convince the Syrian regime to implement the necessary required reforms; C) The developments of the Syrian crisis have obstructed the Turkish policy of zero problems with neighboring countries, and D) the Syrian crisis have forced Turkey to cease its plans for economic regional integration to achieve peace and stability in the region.

Key words: The Syrian crisis, Turkish foreign policy, Turkish military intervention.

مقدمة:

مـع انطـلاق الثـورات العربيـة فـي عـام ٢٠١١م وامتداد نطاقهـا إلـى الكثيـر مـن الـدول العربيـة، تزايـد اهتمـام السياسـة الخارجيـة التركيـة بالأحـداث وتطوراتهـا فـي دول الثورات العربية؛ إدراكًا لأهمية تلك الثورات وتقديرًا لأهميتها وتـأثير زخمهـا المتسـارع علـى التوجهـات والأهـداف الوطنيـة التركيـة عامـة، وعلـى تحديـد ورسـم معـالم سياسـتها الخارجيـة تجـاه العـالم العربـي بوجـه خـاص؛ فكـان تطـوير الأسـلوب الدبلوماسـي، وإعـادة تعريـف دور تركيـا علـى السـاحة الدوليـة والإقليميـة، واتباعهـا سياسـة متعـددة الأبعـاد والجوانب؛ مما أسهم في حدوث تغيرات جوهرية فـي سياستها الخارجيـة علـى الصـعيدين الداخلي والخارجي.

وقد استهدف التدخل التركي تحقيق تأثير بارز علـى تطـور تلـك الثـورات العربيـة بشكل عام، وعلى الثورة السورية بشكل خـاص؛ حيـث سـعت تركيـا إلـى تطـوير دورهـا، وتعزيـز مكانتهـا "كدولـة رائـدة" فـي المنطقـة العربيـة. فـي هـذا الاتجـاه انطلـق الموقـف التركـي تجـاه الأزمـة السـورية، معبـراً عـن سياسـة الـدعم والدبلوماسـية لإقنـاع النظـام السوري بتنفيذ مطالب الثوار بإقامة نظام حكم تعددي ديمقراطـي، غيـر أن تلـك المسـاعي التركيـة بـاءت بالفشـل؛ لتتحـول تركيـا بعـدها إلـى انتهـاج سياسـة التصـعيد والمواجهـة مـع النظام السياسي السوري؛ وصـولًا إلى التدخل العسكري في سوريا.

١- موضوع الدراسة:

موضـوع الدراسـة يتنـاول "السياسـة الخارجيـة التركيـة وتطـورات الأزمـة السورية" في الفترة (٢٠١١م -٢٠٢٠م)؛ دراسة في الدوافع التي أدت بتركيا إلـى الـدخول كأحد الأطراف الإقليمية في تطورات الأزمة السورية بكل ما تملكه من قدرات وإمكانيات لبسط نفوذها وسيطرتها على سوريا، وخاصة في الشمال السوري؛ فسوريا تحظى بأهمية كبرى لدى تركيا بما تمتلكه من مقومـات داخليـة، ممـا يسـهم فـي تحقيـق أهـداف تركيـا فـي سعيها؛ لتصبح دولة رائدة في المنطقة.

٢- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العملية لهذه الدراسة تجد جذورها في المصادر والاعتبارات التالية:

١. امتداد الحدود المشتركة بين البلدين: أي القرب الجغرافي بينهما، وما تحظى به سوريا من مكانه فعالة ومركز إقليمي.
٢. التداخل السكاني على جانبي الحدود.
٣. علاقـات الجـوار التاريخيـة بـين الـدولتين فـي كافـة المجـالات السياسـية، والاقتصـادية، والعسكرية.

ب- **أما الأهمية العلمية** فتتعلق بمحورية موقع ودور تركيا كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية إقليميًا؛ حيث تبحث هذه الدراسة أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، وتحليل هذه الأبعاد وتفسيرها، وبيان تأثير عضوية تركيا في حلف الناتو؛ فتركيا تسعى إلى إثبات سياستها في المنطقة بالنظر إلى ما تتمتع به من قدرات، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي؛ مما يؤهلها للقيام بدور مؤثر في المنطقة العربية تجاه الثورات العربية بصفة عامة، وللثورة السورية بصفة خاصة.

تساؤلات الدراسة:

إن التساؤل الرئيس الذي تطرحه هذه الدراسة هو ما محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

(أ) ما دور المؤسسات المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية؟

(ب) أهم مراحل وتطورات الموقف التركي من الأزمة السورية؟

(ج) ما انعكاسات الموقف التركي من الأزمة السورية؟

٣- **مناهج الدراسة:** في إطار من التكامل المنهجي، توظف الدراسة كلاً من :

(أ) **منهج صنع القرار**: خاصة أن القرار السياسي ناتج عن ظروف البيئة الداخلية والخارجية للدولة، والذي يتحتم على صانع القرار التكيف معها بوصفها حالة التفاعل بين الطرفين، ومثال ذلك: عملية صنع القرار في السياسية الخارجية التركية مرتبطة بمحددات داخلية وخارجية تؤثر على طبيعة القرار الخارجي تجاه سوريا.

(ب) **المنهج المؤسسي:** يعتمد هذا المنهج على دراسة المؤسسات الحكومية الفاعلة في النظام السياسي أو المؤسسات غير الحكومية، مثل: الأحزاب السياسية والمنظمات المختلفة، ودراسة المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية سواء الحكومية أو غير الحكومية. فمن خلال هذا المنهج يتم التعرف على مدى تأثير تلك المؤسسات على السياسة التركية في سوريا.

(ج) **منهج إدارة الأزمات:** يعد هذا المنهج من مناهج دراسة السياسات الخارجية، وأصبح لإدارة الأزمات الدولية أهمية متزايدة في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة. يرتكز هذا المنهج في تحليله على عدة محاور أساسية هي التي تضع موقف الأزمة في حجمه الحقيقي، وتقترب به من ظروف الواقع بقدر الإمكان. ومن خلاله يتم معرفة

مـا تحملـه مجريـات الأزمـة السـورية مـن تطـورات أو مـا تقـود إليـه مـن احتمـالات وتداعيات للأطراف المتداخلة أو ما تكمن به من مصالح.

٤- تقسيم الدراسة:

تتكون الدراسة من مبحثين؛ يأتي أولهما بعنوان: " محددات الموقف التركي: الداخلية والخارجية"، أما المبحث الثاني: فاختص بدراسة " تطور الموقف التركي من الأزمة السورية"، وتناولت خاتمة الدراسة تقييم تطورات الموقف التركي من الأزمة السورية.

المبحث الأول

محددات الموقف التركي: الداخلية والخارجية

أولاً: المحددات الداخلية: بوجه عام، تتضمن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية كلا من:

١- الموقع الجغرافي والسكان:

تقع تركيا في موقع جغرافي متميز؛ حيث إنها تتوسط عدة مناطق هي: البلقان في شمالها الغربي، والقوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا) في شمالها الشرقي، والشرق الأوسط والمنطقة العربية في الجنوب، كما أن إقليمها يشكل نقطة التقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا. كما أن مساحتها الشاسعة التي تقدر بحوالي (٧٨٣,٥٦٢ كم^2) تجعلها تحتل المرتبة ٣٧عالميًا من حيث المساحة. ويقع ما نسبته (٩٧%) من مساحتها في الجانب الآسيوي، ويُعرفُ "بالأناضول"، وبنسبة (٣%) من مساحتها تقع في الجانب الأوروبي (التلولي،٢٠١١:٦٨,٦٩).

كما يحتوي إقليم الدولة على خلجان ومضايق منحتها ميزة اقتصادية في مجال التجارة الدولية كمضيق البوسفور، ومضيق الدردنيل، ويتميزان بحركة واسعة للملاحة الدولية، هذه المميزات تجعل تركيا دولة بحرية وقارية (مكي، العيد،٢٠١٥:٤).

أما بالنسبة للسكان، فقد بلغ عدد سكان تركيا٨٤,٣٣٩,٠٦٧ مليون نسمة، حسب إحصائيات عام ٢٠٢١، كما تتميز تركيا بأنها دولة متعددة الأجناس؛ حيث يعيش حوالي (٧٠%-٨٠%) من الأتراك، يليهم الأكراد (٢٠%)، ثم الدروز بنسبة حوالي (٢-٣%)، والعرب بنسبة (٢%) بالإضافة إلى أقليات أخرى. (محزم٢٠١١:٣٦,٣٧).

٢- المحدد الاقتصادي:

تتزايد أهمية المقدرة الاقتصادية للدولة مع تزايد أهمية القضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية؛ فامتلاك الدولة للمقدرة الاقتصادية عامل رئيس في تمكينها من بناء قوة مسلحة قادرة على القيام بمهامها في حماية الأمن الوطني والتأثير في سياسات الدول الأخرى من خلال منح المعونات أو التهديد بقطعها. أما إذا كانت الدولة تعاني من خلل في بنيتها الاقتصادية فإن ذلك ينعكس سلبًا على سياستها الخارجية من خلال محاولتها للحصول على موارد اقتصادية كالمنح والمساعدات للخروج من أزمتها الاقتصادية، وتبقي هذه الدول رهينة لأهداف الدول المقرضة؛ مما يؤدي إلى فقدان استقلالية قرارها السياسي (دسوقي،٢٠١٩:٤٦).

وفي هذا الصدد، برز العامل الاقتصادي كعامل من عوامل نجاح حزب العدالة والتنمية الذي قدم لتركيا نموذجاً مميزاً في الاقتصاد؛ مما انعكس على الوضع الداخلي، وكذلك في سياساتها الداخلية. اتبع الحزب منذ توليه عام ٢٠٠٢ برامج للإصلاح الهيكلي وسياسات مالية أسهمت في دمج الاقتصاد التركي وتحويل الدولة إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها. أسهمت هذه السياسات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تركيا، يمكن توضيح ذلك خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (١): إجمالي الناتج المحلي[2] (بالدولار الأمريكي)٢٠١١-٢٠٢٠

السنوات من (٢٠١١-٢٠٢٠)	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١١	٨٣٨,٧٦
٢٠١٢	٨٨٠,٥٦
٢٠١٣	٩٥٧,٧٨
٢٠١٤	٩٣٨,٩٥
٢٠١٥	٨٦٤,٣٢
٢٠١٦	٨٩٦,٩٦
٢٠١٧	٨٥٩,٠٠
٢٠١٨	٧٧٨,٤٧
٢٠١٩	٧٦١,٠٠
٢٠٢٠	٧١٩,٩٦

[2] يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد مجموعة من الحقائق الاقتصادية، التي تظهر قوة أو ضعف هذا الاقتصاد من حيث كفايته وكفاءته، وخاصة في ظل أداء دولة مثل تركيا، التي تجمع بين الاندماج الاقتصاد الرأسمالي الغربي وتطلعاتها للتوسع شرقاً، وسعيها لأداء دور إقليمي في المنطقة، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=TR

خـلال عـام ٢٠١٦ احتلـت تركيـا المرتبـة السـابعة عشـر (١٧) ضـمن أكبـر اقتصاديات على مستوى العالم، والمرتبة السادسة (٦) مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي في عـام ٢٠١٦؛حيث ارتفـع إجمـالي النـاتج المحلـي إلـى ٨٩٦,٩٦ مليـار دولار، وارتفعـت مستويات المعيشة، كما أسـهمت تلك التحسينات فـي رفـع مستوي التجـارة الخارجيـة؛ فقد ارتفعت قيمة الصادرات إلى١٤٣ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٦. ونتيجـة لذلك أصبح الاقتصـاد التركـي فـي عـام ٢٠١٧ مـن أسـرع الأنظمـة الاقتصـادية نمـواً بـين أعضـاء مجموعـة العشـرين (G20) ؛حيث بلـغ النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي هذا العـام ٨٥٩,٠٠ مليار دولار.

غير أنه، وكما يتضح من الجدول السابق، فإن دخل الاقتصـادي التركـي قد اتجـه نحو حالة من التدهور بعد أن تراجع إجمـالي النـاتج المحلـي فـي عـام ٢٠١٨م، فضـلاً عـن انكمـاش معدل نمـو النـاتج المحلـي مقارنـة بالسنوات السـابقة. حيث توقـع صـندوق النقد الـدولي انخفـاض معدل النمـو إلـى ١,٦% خـلال عـام ٢٠١٩ تـأثراً بتراجـع قيمـة العملـة التركية (الليرة)، وارتفاع تكاليف الاقتراض والتضخم لمستويات قياسية. بينمـا خـلال عـام ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢ تأثر معدل النمو نتيجـة فرض حظر التجول وقيود جديدة علـى قطاع الخدمات لمواجهة جائحة كوفيد-٢٠١٩.

٣- المحدد الأمني:

يؤكد حـزب العدالـة والتنميـة علـى اسـتعمال الأدوات الناعمـة بـدل القوة الخشـنة؛ فتركيـا سـعت إلـى عـدم تطـوير سياسـتها الخارجيـة بالاعتمـاد علـى الأحـلاف والمحـاور والتكتلات العسكرية. أي تركيا تبني رؤيتها على مفهوم الأمن المشترط الذي يقوم علـى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول الإقليم لتجنب الصراعات والنزاعات، وأن ذلك من الممكن عبر استراتيجيات بناء الثقة المتبادلـة لخفض مستويات المواجهـة، ومـع ذلـك فـإن سيادة مفهـوم الأمـن لـدى القيـادة التركيـة لا يعنـي التخلـي عـن القـدرات الدفاعيـة أو عـن تطوير قواتها المسلحة، فتركيـا تسـعي إلـى حيـازة قوة عسكرية فاعلـة يـرتبط بكونهـا قوة إقليمية ودولية فاعلـة ومـؤثرة (نـافع،٢٠٠٩:٢٥). وفـي هذا الصـدد، يمثل المحـدد الأمنـي ضلعاً رئيساً في السياسة الخارجية التركية، واتضح ذلك من طبيعة مواقفهـا المتباينـة تجـاه الثورات العربية (سيار، باكير ،٢٠١٢،٥٩٣).

٤- المحدد العسكري:

بموجـب الدسـتور التركـي، تعـد المؤسسـة العسكرية واحـدة مـن أبـرز مؤسسـات النظـام السياسـي وأقدمها، حيث قامـت هذه المؤسسـة بـدور فـي عمليـة صـنع القـرار فـي تركيا، حيث كانـت هـي الحـارس الـرئيس والضـامن لمبـادئ الجمهوريـة التركيـة. فالهـدف

الأساس لهذه المؤسسة ليس فقط الدفاع عن الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، بل أيضاً حماية الأسس والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية (دسوقي،٢٠١٩:٦١). عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ٢٠٠٢م، سعي إلى تطوير القدرات العسكرية وإصلاح الجيش ورفع الميزانية العسكرية.

بصفة عامة، تتميز القوات المسلحة التركية بدرجة عالية من الانضباط والتنظيم ونظم الاتصالات الحديثة تعادل تلك المعايير التي وضعها حلف الناتو، بالإضافة إلى امتلاك تركيا لثلاثة أقمار صناعية وأيضاً القوة العددية، فهي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الناتو والأمر الذي يعزز من قدراتها في العمليات الدفاعية والهجومية (Cagaptay&Unal,2:2012)

ثانياً: دور المؤسسات المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية:

١. المؤسسات الرسمية:

(أ) الهيئة التشريعية: تتألف الهيئة التشريعية من مجلس واحد، وهو الجمعية الوطنية الكبرى أو المجلس الوطني الكبير لتركيا، تتكون من ٥٥٠ عضواً ينتخبون بالاقتراع العام كل أربعة أعوام قبل تعديل الدستور عام ٢٠١٧م، ولكن بعد التعديل الدستوري يتكون من ٦٠٠ عضو (معوض،١٩٩٨:١٦)، تتمثل مهام الهيئة التشريعية وسلطاتها فيما يلي:

- انتخاب رئيس الجمهورية.
- اعتماد مشاريع القوانين أو تعديلها أو إلغاؤها.
- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.
- مناقشة مسودة الموازنة ومسودة القوانين للحسابات الختامية والموافقة عليها.
- اتخاذ قرارات إعلان الحرب والقانون العسكري وقانون الطوارئ.
- التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- للبرلمان الحق في طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة.
- للبرلمان حق اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء.

(ب) السلطة التنفيذية:

١. **رئيس الجمهورية**: ينتخب الرئيس من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام، وتكون فترة ولايته (خمس سنوات)، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر. وتتمثل مهام رئيس الجمهورية بعد التعديل الدستوري عام ٢٠١٧م فيما يلي:

- رئـيس الدولـة يتـولى صـلاحيات تنفيذيـة، وقيـادة الجـيش، ويحـق لـه تعيـين نوابـه والوزراء وإقالتهم.
- للرئيس له حق عرض القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.
- يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.
- يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.
- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.
- إلغـاء مجلـس الـوزراء (يلغـى منصـب رئـيس الـوزراء)، ويتـولى الـرئيس مهـام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور.

٢. **مجلس الأمن القومي:** هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة، ونائب رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة أفرع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، والقائد العام لقوات الدرك **(الياس،٢٠١٦:٦٩)**. ويرأسه رئيس الوزراء، ويقدم مجلس الأمن الوطني إلى مجلس الوزراء المشورة فيما يتعلق بوضع سياسة الأمن الوطني للدولة. يقوم مجلس الأمن القومي بالوظائف التالية:

- اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الأمن القومي.
- وضع التدابير المتعلقة بالخطط والبرامج القومية وتحديد الأهداف التي تعزز تحقيق سياسة الأمن القومي.
- وضع الأسس العامة المتعلقة بتطوير عناصر القدرة للدولة ذات التأثير المستقبلي في سياستها.
- اتخاذ المجلس الإجراءات الضرورية للحفاظ على وجود الدولة ووحدتها واستقلالها وحماية أمن المجتمع ورفاهيته.
- وضع استراتيجية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها تركيا.

(ج) المؤسسة العسكرية:

تعد من أقوى المؤسسات في الدولة التركية وأكثرها تنظيمًا، فهي سلطة عليا ذات نفوذ وصلاحيات دستورية خاصة. تستمد هذه المؤسسة أهميتها من: (نورالدين،١٩٩٧:٨١)

- التنظيم الداخلي لهذه المؤسسة، واستقلالها الكامل في اختيار عناصرها القيادية.

- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب دستور ١٩٨٢م الذي منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي التركي داخليًا وخارجيًا.

(د) وزارة الخارجية:

تعد جهاز الدولة الرئيسي المسئول عن إقامة وتطوير وتعزيز علاقاتها بالدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، ولها في سبيل ذلك اقتراح وتنفيذ سياسة الدولة الخاصة بالعلاقة العربية والدولية والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وتسهم في المحافظة على أمن البلاد وسلامتها وحماية مصالحها، استنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والسياسة العامة للدولة، وتتولى على وجه الخصوص ممارسة المهام التالية:

- اقتراح وتنفيذ السياسة الخارجية.
- الإشراف على العلاقات الخارجية (سياسية - قانونية - اقتصاديه - ثقافية - إعلامية - فنية - تجارية - عسكرية - اجتماعية) مع البلدان العربية والإسلامية والأجنبية والمنظمات الإقليمية والدولية بالتنسيق والاشتراك مع الوزارات والجهات الأخرى ذات العلاقة بتلك المسائل.
- دراسة وتحليل الأوضاع السياسية المتعلقة بسياسة الدول الأخرى، ومدى تأثيراتها المستقبلية على سياسة الدولة، ومتابعة تطويراتها وتقييمها في ضوء السياسة الخارجية للدولة.
- المشاركة والتنسيق مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة في وضع الترتيبات المتعلقة بأمن الدولة وسلامتها.
- التنسيق والمشاركة مع الجهات ذات العلاقة في المسائل المتصلة بقضايا الحدود.
- جمع البيانات والمعلومات المتصلة بسياسة الدولة الخارجية من الوزارات والمصالح والجهات ذات العلاقة، وتزويدها بما يهمها من بيانات، معلومات، أبحاث، تقارير وغيرها مما له صلة بعلاقاتها الخارجية.
- تنظيم تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول، والإشراف على أعمال البعثات التمثيلية لدى الدول المعتمدة لديها، ولدى الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.
- الاشتراك مع الأجهزة الرسمية المختصة في المباحثات والمفاوضات المتعلقة بعقد وإبرام أو تفسير أو المعاهدات والاتفاقيات الثنائية نقض والمتعددة الأطراف

والإقليمية والدولية، ومتابعة جميع الإجراءات الدستورية للتصديق عليها ومتابعة تطبيقها بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة.

٢. المؤسسات غير الرسمية:

(أ) الأحزاب السياسية: شهدت الحياة الحزبية في تركيا الكثير من التطورات خاصة بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التي أسفرت عن حدوث تحولات جذرية في الداخل والخارج (الجمهاني،٢٠٠٣:١٨٦)، وأدائه دورًا مهمًا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وأصبح برنامجه يعتمد على عدة توجهات وتحركات وتعدد العلاقات، فأسهم في جعل تركيا دولة ديمقراطية مستقرة، ذات اقتصاد قوى، وبنية استثمارية كبيرة (عبد الحي وأحمد،١٩٩٧).

(ب) جماعات المصالح: تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية وبيئية وغيرها، ولها تأثير واضح في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فهي من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع قرار، ومن ناحية أخرى تُعُد مصدرًا مهمًا في التجنيد السياسي؛ حيث انضمت بعض قياداتها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة **(يؤكد،١٩٩٨:١١٢)**.

(ج) الرأي العام ووسائل الإعلام: في تركيا كدولة ديمقراطية، أصبح للرأي العام تأثير واضح في صياغة القرار الداخلي والخارجي من خلال نقل الأحداث والمستجدات في البيئة الداخلية وعلاقات الدولة مع غيرها من الدول الأخرى. ففي تركيا يؤدي الرأي العام رسالته من خلال تيارين سياسيين وهما**(هنية،٢٠١٥:٦٨,٦٧)**

- **التيار الإسلامي:** يسعى إلى منح الرأي العام انطباعات تؤكد توازنها الفكري؛ وذلك للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الأخبار، والتركيز على عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية.
- **التيار العلماني:** يدعم النظام العلماني في مواجهة التيار الإسلامي ويحاربه، وهكذا تؤدي وسائل الإعلام في تركيا دورًا بارزًا في عملية صنع القرار، بوصفها وسيلة؛ للتعبير عن الرأي العام، وأيضًا كونها وسيلة للتأثير فيه.

على ضوء ما سبق من استعراض للمحددات الداخلية، يمكن إيضاح طبيعة العلاقات التركية – السورية، خلال عهد حزب العدالة والتنمية على النحو التالي:

- شهدت العلاقات التركية – السورية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام٢٠٠٢م تطورًا كبيرًا. ويدخل تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين في سياق تفاهم الدولتين حول إعادة تعريف كلٍ منها لمواقعها ودورها الإقليمي في المنطقة. فتركيا ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م تقف وسط متغيرات جيوسياسية واستراتيجية جديدة، كما أدركت سوريا أنها لا تملك القوة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية؛ وبالتالي لابد من تغيير النهج والتوجهات بما يتفق مع التغييرات الجديدة في المنطقة العربية، وبما يعزز من موقف سوريا وتحصينها من التدخلات والضغوطات الخارجية، وإن العامل الجوهري في تبدلات السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، ومنها سياسة تركيا تجاه سوريا يكمن في محاولة تركيا الخروج من واقع الحصار الإقليمي الذي وصلت إليه في ظل ارتباط سياستها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا ولا جعلها تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية؛ الأمر الذي رسخ لدى القيادة التركية ضرورة التخفيف من حدة القيد الأمريكي والإسرائيلي وتفعيل علاقاتها مع دول الجوار ومنها سوريا(اراس،٢٠٠٩:١).

- ولكن مع تطور الأوضاع الإقليمية واندلاع الثورات في بعض الدول العربية منذ نهاية ٢٠١٠م وبداية عام ٢٠١١م، ونجاح بعض الثورات في إسقاط أنظمتها السياسية، واختلاف الحال في سوريا، لجأ النظام السوري لإخماد الثورة بأساليب غير قانونية كالعنف والتعذيب؛ مما أسهم في تدهور الأوضاع الداخلية، وانعكاساتها على طبيعة العلاقات التركية – السورية.

- على ضوء ذلك، تُعدُ العلاقات بين البلدين نمطًا مميزًا للعلاقات غير المستقرة؛ نتيجة لعدة عوامل ومحددات تؤدي دورًا مهمًا في توجيه العلاقات بينهم(السويداني،٢٠٠٩:٢٧).

ثالثاً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية:

تبنت السياسة الخارجية التركية عند تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢م مقاربة جديدة تستند إلى عدة محددات؛ بهدف فهم البيئتين الإقليمية والدولية، سوف نتناوله فيما يلي:

رسم بياني رقم (٢) للمحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط على الرابط:

source: https://www.google.com/url?sa=i&url=http

(أ) سياسة تصفير المشكلات:

تسعي تركيا من خلالها إلى إقامة علاقات جيدة مع الجميع، وهي حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية؛ حيث تحسنت علاقاتها مع جيرانها وخاصة سوريا والعراق وروسيا؛ لذلك انتقلت العلاقات التركية مع هذه الدول من تصفير المشكلات إلى درجة تحقيق الاعتماد الاقتصادي المتبادل(أوغلوا،٢٠١١:٦١٠).

(ب)التوازن بين الأمن والديمقراطية:

في ضوء الهجمات التي تعرضت إليها الولايات المتحدة الأمريكية ١١سبتمبر٢٠١١م، أصبحت الاعتبارات الأمنية تغلب على كل الاعتبارات الأخرى، ومن هذا المنطلق حققت تركيا نجاحات على صعيد الإصلاحات السياسية دون التفريط بالمتطلبات الأمنية؛ الأمر الذي أسهم في أن تصبح تركيا نموذجًا للبلدان الأخرى (باكير،٢٠١٠).

(ج) سياسة خارجية متعددة الأبعاد:

إن العلاقات التركية مع الدول الأخرى هي علاقات قائمة على أساس التعاون في كافة المجالات؛ لتصبح تركيا شريكًا استراتيجيا، ومن اتجاه آخر تسهم في حل

المشكلات الإقليمية والدولية؛ لتتحول من دولة مبادرة إلى دولة تطرح حلولاً؛ لتسهم في إرساء السلم الإقليمي والعالمي (أوضح،٢٠١١:٦١٠).

(د) تطوير الأسلوب الدبلوماسي، وإعادة تعريف دور تركيا:

استهدف هذا التطوير إعطاء تركيا دورًا أكبر في العلاقات الدولية، عن طريق الانخراط بالمنظمات والمؤسسات الدولية والتعامل مع كل القضايا سواء أكانت ذات بعد إقليمي أو دولي؛ لذلك أصبحت تركيا عضوًا في مجموعة العشرين، وعضوًا مراقبًا في الاتحاد الأفريقي، ولديها آلية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وأطلقت مبادرات لفتح (١٥) سفارة جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية (يؤكد،٢٠١٠)

على ضوء ما سبق من محددات داخلية وخارجية يمكن الانتهاء إلى أن الثورة السورية قد مثلت حالة خاصة للتفاعل التركي مع الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية بشكل عام؛ حيث ارتبط الموقف التركي من الأزمة السورية بالكثير من الاعتبارات والمحددات الداخلية والخارجية التي أثرت في تشكيل موقف التعامل التركي مع تلك الثورة. تتمثل تلك المحددات فيما يلي:

١- القرب الجغرافي الذي يربط بين البلدين، ومدي أهمية موقع سوريا في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد التطور في العلاقات الثنائية خلال الفترة السابقة عن الثورة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية (Tocci,2011,30).

٢- قوة العلاقات الاقتصادية، التي تطورت بين البلدين منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم؛ حيث يعد التحدي الأكبر الذي يواجه تركيا منذ تطور الأحداث في سوريا هو "مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي" بين تركيا والعالم العربي، الذي طرحته الحكومة التركية من قبل باعتبار سوريا أساس التجارة الحرة، التي تضم البلدين إلى جانب الأردن ولبنان ومصر(kirisci,2013:6).

٣- حرص الحكومة التركية على ما اكتسبته من مصداقية لدى الشعوب العربية، خاصة في ظل ما تبنته الحكومة التركية من سياسة خارجية تسعى من خلالها توثيق علاقاتها مع الدول العربية (عدوان،٢٠١٥:١٧٦).

٤- التشابه في البنية الاجتماعية والدينية بين البلدين، وخوف تركيا من حدوث نزاع طائفي في سوريا؛ الأمر الذي يمثل تهديدًا للاستقرار للأوضاع الداخلية في تركيا (أوضح،٢٠١٥).

٥- التنافس الإقليمي بين كلٍ من تركيا وإيران على صياغة وتشكيل مستقبل منطقة الشرق الأوسط؛ فقد لوحظ أن هناك تناقضًا في الموقف الإيراني تجاه الثورات

العربية وبين تأييد الثورتين التونسية والمصرية مقابل موقفها تجاه الثورة السورية؛ لذلك توجهت تركيا إلى ضرورة فك الارتباط الاستراتيجي بين سوريا وإيران؛ مما أسهم في تغيير التوازنات في المنطقة لصالح تركيا، وتزايد دورها ونفوذها الإقليمي (بيبرس،٢٠١٢).

٦- ارتباط السياسة الخارجية التركية بالاستراتيجية الغربية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال فرض وجودها الإقليمي في المنطقة (البدوي،٢٠١٨:٩٠).

٧- نستنتج مما سبق، أن تركيا تمتلك جملة من المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية تنعكس على قدراتها القومية، ويمكن ملاحظتها من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، والتي تخولها من أن يكون لها دور محوري في إقليمها، وهذا ما تطمح إليه القيادة السياسية التركية.

المبحث الثاني

تطور الموقف التركي من الأزمة السورية

أولاً: مراحل وتطورات الموقف التركي من الأزمة السورية:

المرحلة الأولي: مرحلة الدبلوماسية الناعمة:

بدأت هذه المرحلة منذ بداية الثورة السورية حتى أغسطس ٢٠١١م، وفيها قامت الحكومة التركية بانتهاج سياسة قد تبدو محايدة من خلال تأييدها للمظاهرات ودعم المعارضة السورية من جانب، ومن جانب آخر واصلت سياستها في دعم التغيير السياسي من خلال الضغط على النظام السياسي السوري ومطالبته بإجراء إصلاحات؛ فقامت تركيا بإرسال وفود لتبحث مع النظام السوري كيفية التوصل إلى حل الأزمة السورية؛ بهدف الحفاظ على قنوات الاتصال بين البلدين(Dalacoura,2012).

- هناك عدة أسباب وراء السياسة التركية المزدوجة تجاه الأزمة السورية (Oguzlu,2012):

١- افتراض القيادة التركية، بأن النظام السياسي السوري لا يزال لديه فرصة لإجراء تحول ديمقراطي بطريقة سلمية، على الرغم من حالة عدم التوازن في طبيعة العلاقة بين النظام والشعب.

٢- رؤية الحكومة التركية بأن النظام السياسي السوري لديه ميول نحو الليبرالية، والتي ستكون قادرة على توجيه وتحويل البلاد من الطابع الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي، خاصة أن "الرئيس بشار الأسد" قد أمضى فترات طويلة في الدول الغربية، ووعد

عند توليه الحكم بمستقبل أفضل، أسهم ذلك في أن يكون الموقف التركي أكثر اعتدالًا في بادئ الأمر.

المرحلة الثانية: مرحلة الضغط على النظام، ودعم المعارضة السورية:

منذ أواخر عام٢٠١١م تحولت السياسة التركية بشكل أكثر تشددًا؛ نتيجة تعنت النظام السوري، ورفضه إجراء عمليات إصلاح واستمراره في عمليات القمع والعنف ضد المتظاهرين. ورأت الحكومة التركية بأن إجراء التغيير من خلال النظام السياسي القائم في سوريا أمر من الصعب تحقيقه، وبالتالي أصبحت هناك قناعة لدى القيادة التركية بعدم الثقة بالنظام السياسي في سوريا؛ لذلك تحول الموقف التركي من مرحلة دعم النظام إلى مرحلة مواجهة النظام من خلال استضافتها لعددٍ من القوى المعارضة، وتشكيل المجلس الوطني السوري برعاية تركيا في أكتوبر٢٠١١م. وعلى غرار ذلك، سمحت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين السورية بالتحرك في إسطنبول واستضافت بعض قادة الجيش الحر، وقيامها بطرد الدبلوماسيين السوريين وسحب دبلوماسيتيها من سوريا؛ والأمر الذي يعني عدم وجود إمكانية لفتح قنوات اتصال أو حوار مع النظام السياسي السوري، في مقابل ذلك دعمت تركيا قوى المعارضة السورية، والنظر في إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية (أوضح،٢٠١٥).

وتبعًا لذلك، تحول الموقف التركي من الأزمة السورية من مساندة ودعم النظام السياسي السوري ومحاولة إصلاحه وإحداث التغيير والتحول الديمقراطي في سوريا إلى المواجهة عبر مساندة المعارضة السورية، وفرض عقوبات اقتصادية على النظام السياسي السوري؛ حيث جمدت تركيا التعاون الاستراتيجي مع النظام، وفرضت قيودًا مالية على سوريا(دياب،٢٠١٣)، فضلًا عن تجميد جميع التعاملات الاقتصادية التركية مع سوريا، وتجميد التعاون في مجال الطاقة وكافة المجالات الأخرى(يؤكد،٢٠١٢).

المرحلة الثالثة: المطالبة بتسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية:

دعمت تركيا كافة المقترحات المقدمة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية كجامعة الدول العربية والأمم المتحدة بشأن حل الأزمة بشكل سلمي ودبلوماسي، ومن أهم المبادرات التي قامت بها المنظمات إرسال المبعوث "كوفي أنان" في مارس ٢٠١٢م مبعوثًا مشتركًا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لحل الأزمة، وقد شرع بتقديم خطة للسلام في سوريا تضمنت ما يلي:(يؤكد،٢٠١٢)

١- الالتزام بالعمل والتنسيق مع المبعوث المشترك؛ بهدف الاضطلاع بعملية سياسية يقودها السوريون، وتلبية متطلبات الشعب السوري.
٢- العمل على التوصل إلى وقف كافة عمليات العنف المسلحة، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك انسحاب الجيش، وسحب الأسلحة من المدن السورية وإعادته إلى مواقعه.
٣- ضمان وصول كافة أشكال المساعدات الإنسانية لجميع المناطق المتضررة من جراء الصراع، وكذلك ضمان تحرك الصحفيين ووسائل الإعلام بحرية كاملة داخل الأراضي السورية.

على الرغم من البدء في تنفيذ خطة المبعوث المشترك ووصول المراقبين الدوليين إلى سوريا، فإن النظام السياسي السوري بادر بعدم الالتزام بوقف أشكال العنف (يؤكد،٢٠١٥)، ونتيجة لذلك قدمت كلٌّ من تركيا وبعض الدول العربية قرارًا مشتركًا لمجلس الأمن يمنحه دعمًا قويًا في محاولة عزل النظام السياسي السوري وتسوية الأزمة بشكل سلمي، ولكن أخفق مجلس الأمن في إصدار القرار في ضوء استخدام كل من روسيا والصين حق الفيتو؛ ونتيجة لذلك استضافت تركيا مؤتمر "أصدقاء سوريا" الذي عقد في أبريل عام ٢٠١٢م؛ بهدف إيجاد حل للأزمة السورية خارج إطار مجلس الأمن، وقد اتخذ في هذا المؤتمر عدة قرارات تضمنت الآتي: (أوضح، ٢٠١٢):

١- مطالبة النظام السياسي السوري بالوقف الفوري لأعمال العنف، وفرض المزيد من العقوبات على النظام السياسي السوري.
٢- السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدن السورية.
٣- الاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض للنظام السوري ممثلًا شرعيًا للشعب السوري. وعلى غرار ذلك، شكلت الحكومة التركية تحالفًا دوليًا لوقف كافة أعمال العنف المسلح من قبل النظام السياسي السوري ضد المتظاهرين؛ بهدف الحصول على دعم دولي لإقامة منطقة آمنة داخل سوريا.

المرحلة الرابعة: مرحلة التدخل العسكري المباشر في سوريا:

إن من أبرز الأحداث التي أدت إلى إرباك العلاقات التركية – السورية "إفراغ القنصلية السورية في مدينة غازي عنتاب بالكامل" بتاريخ يناير ٢٠١٢م، فتلك الخطوة تعد إكمالًا لعملية إغلاقها التي بدأت في ديسمبر ٢٠١١م، كما كان ارتكاب "مجزرة الحولة ٢٥مايو٢٠١٢م" من الأحداث التي أسهمت في توسيع الفجوة بين الطرفين؛ لذلك أعلن "الرئيس التركي رجب طيب أردوغان" أنه لا بد من تدخل عسكري دولي ضد

النظـام السـوري، مؤكدًا أن هذا التدخل يجب أن يكون طويل الأمد؛ نتيجـة لـذلك حـازت الحكومة التركيـة فـي يوليو٢٠١٢ علـى قرار برلمـاني يؤهلها لإجـراء عمليـات عسكرية استخباراتية خارج الحدود(سلمي،٢٠١٧).

ومـع حلـول عـام ٢٠١٤م، تـمَّ تنفيـذ القـرار البرلمـان التركـي بـدخول القـوات العسكرية إلى الأراضـي السورية؛ تقديرًا لحجم المخـاطر التـي تحيط بتركيـا، إلـى جانـب السـماح للقـوات الأجنبيـة باسـتخدام أراضـيها لقتـال مسـلحي تنظـيم الدولـة الإسـلامية "داعش"، وكان القرار ساريًا لمدة عام واحد، علـى أن يتم تجديده إذا ألحت الحاجـة. فـي الوقـت نفسـه تعرضـت الحكومـة التركيـة لضـغط شـديد بتهمـة التعـاون مـع تنظـيم الدولـة الإسلامية "داعش"، وبسبب هذه الاتهامات قامت تركيا فـي ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤م، بفتح حدودها أمام قوات البيشمركة الكردية العراقية؛ للعبور إلى سوريا عبر أراضـيها؛ بهدف قتال هذا التنظيم في مدينـة عين العرب، وردًا علـى ذلك اتهمت الحكومـة السورية تركيـا بانتهاك سيادتها.

شهد عام ٢٠١٥ م تحولًا في التدخل التركي في الأزمة السورية من التدخل غير المباشر إلى المباشر الذي انعكس على الواقع عبر إرسال قوات برية إلـى داخل الحدود السورية، أو عبر استدعاء قادة الفصائل الفاعلة في سوريا إلى أنقرة، والتنسيق معها حول مسار المعارك بشكل مباشر؛ فقامت القوات التركيـة فـي ٢ فبراير ٢٠١٥م بتسلل داخل سوريا؛ لنقل رفـاة سليمان شـاه "جد السلطان عثمـان الأول؛ مؤسس الدولـة العثمانيـة"، ونقله إلى مكان خاضع لسيطرة تركيا داخل سوريا، وقد أطلق علـى العمليـة اسم "عمليـة شاه فرات".

وفي إطار المفاوضات المكثفة مع الولايات الأمريكية المتحدة، استطاعت تركيـا إقناع الولايات المتحدة بالتوقيع علـى اتفاقيـة تتضـمن مبـادئ برنـامج تعليم وتدريب قوات المعارضـة، لكـن الخـلاف الـذي وقـع بـين الطـرفين حـول محـاور تطبيـق البرنـامج، أبقـاه مجـرد حبـر علـى ورق (دوران، كمـال،٢٠١٦: ١٨١- ١٨٢)؛ فقد تمحـور الخـلاف بـين الطرفين حول الفصائل التي سيتم إلحاقها ضـمن البرنـامج التدريبي، والجهـات التـي سيتم محاربتها من قبل القوات المدربة. كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب باختيـار قوات المعارضـة مـن أعضـاء "حركـة حـزم" و"جبهـة الثـوار السـوريين" المتبنيتـين للفكـر "العلماني"، ودفع تلك العناصر؛ لمحاربة "داعش" فقط، أما تركيا فكانت ترغب باختيـار عناصـر مـن الفصـائل الأقـرب للتيـار السـوري المحـافظ ودفعهـا لمحاربـة قـوات النظـام بالتوازي مع "داعش". في النهاية، طغت الرغبات الأمريكية على الرغبـات التركيـة، وتـمَّ تدريب ما يقارب ٦٠ عنصرًا، ولكن عدم رغبة تركيا بإكمال عملية تـدريبهم، وفقدان تلك

العناصر موقعها بين قوات المعارضة؛ أدى إلى إفشال البرنامج التدريبي(يؤكد، ٢٠١٦: ١٨٣- ١٨٤).

وعلى غرار ذلك، وعقب إخفاق تركيا في التوصل إلى اتفاق حقيقي حول تشكيل جيش من المعارضة يحارب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والنظام على حد سواء، توجهت تركيا إلى طريق رفع مستوى تعاونها مع قطر والمملكة العربية السعودية، وتمَّ التعاون مع "جيش الفتح" في مارس ٢٠١٥م، والذي تشكل من عدة فصائل فاعلة في الساحة السورية، أبرزها: "جبهة النصرة"، و"أحرار الشام"، و"جند الأقصى"، و"فيلق الشام"، و"أجناد الشام" ، واستطاع جيش الفتح في ٢٨ مايو ٢٠١٥م، تحرير مدينة إدلب بالكامل، وعدَّت تركيا ذلك "انتصارًا شعبيًا ضد النظام". ولكن نتيجة دعمها لقوات المعارضة المحاربة "لداعش"، تعرضت إلى هجوم أسفر عن مقتل العشرات في يوليو ٢٠١٥م كانوا في طريقهم إلى عين العرب.

ومع انطلاق التدخل الروسي العسكري في سوريا في ٣٠ سبتمبر٢٠١٥م، بناءً على طلب النظام السوري؛ مما أدى إلى نتائج عكسية للخطط التركية، ورأت أن التدخل الروسي العسكري في سوريا يحمل في طياته أهدافاً ومخاطر تجاه تركيا، ولعل من أهمها منع إقامة منطقة آمنة عازلة على الحدود التركية السورية (خورشيد،٢٠١٥).

بدأ عام ٢٠١٦م، ببعض الإصرار التركي على موقف إسقاط النظام السوري، وتهديد قوات الحماية الكردية في سوريا، حيث استهدفت في فبراير ٢٠١٦م مواقع لوحدات حماية الشعب الكردية في المناطق المتمركزة بها في شمال سوريا؛ بهدف تشكيل أداة ضغط على القوى الدولية، وإعاقة تحرك قوات الحماية الكردية؛ نتيجة تدهور علاقاتها مع روسيا، وتوسيع مستوى تعاونها مع دول الخليج العربي. وشعرت تركيا بأنها باتت منعزلة وغير مؤثرة في مسار حل الأزمة عقب انعقاد عدة اجتماعات دولية، في جنيف وفيينا واجتماعات أخرى؛ فأخذت تدعو روسيا لإعادة الاتصالات العسكرية بين البلدين، والاتجاه نحو إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ولتعزيز تلك الخطوة عقد وزير الخارجية التركي اجتماعًا مع وزير الخارجية الروسي، في إطار محاولات تركيا؛ لإعادة العلاقات بين البلدين.

وفي هذا السياق، كانت هناك أربع عمليات عسكرية كبرى قامت بها تركيا في سوريا، وهي:

١- عملية درع الفرات (٢٤ أغسطس ٢٠١٦- ٢٩مارس ٢٠١٧):

بدأت في ٢٤ أغسطس٢٠١٦م بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي؛ لتوفير دعم لمجموعة من فصائل الجيش السوري الحر؛ من أجل إنهاء سيطرة تنظيم

الدولـة الإسلامية "داعـش" فـي شـمال سـوريا، ومـن أجـل منـع القـوات الكرديـة التابعـة "لحـزب الاتحـاد الديمقراطـي "*PYD*"الـذي تعده تركيـا الفـرع السـوري لحـزب العمـال الكردسـتاني القائم في المنطقـة الواقعـة غـرب الفـرات، وقد استهدفت تلك العملية ما يلي:

- تأمين الحدود التركية السورية من تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".
- تأمين المدن التركية من الحرب الدائرة في سوريا.
- حجب قوات سوريا الديمقراطية التي تشكلها قوات الحماية الكردية، من الاستيلاء على المناطق الحدودية.

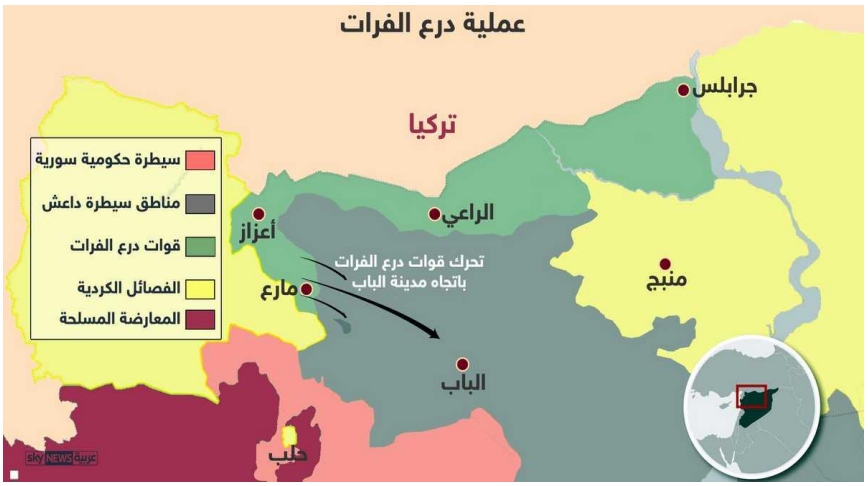

خريطة عملية درع الفرات على الرابط:

source: https://www.skynewsarabia.com/infographic/888054-%D8

٢- عملية غصن الزيتون (٢٠يناير ٢٠١٨):

فـي عـام ٢٠١٨ قامـت الحكومـة التركيـة بالتـدخل العسـكري فـي منطقـة عفـرين، وأطلق على تلك العملية «غصن الزيتون»، واستهدف هذا الهجوم المواقع التابعة لمقاتلي "وحـدات حمايـة الشـعب" الكرديـة، المحيطـة بمنطقـة عفـرين السـورية فـي ريـف حلـب الشـمالي؛ بهـدف تطهيـر منطقـة عفـرين مـن التنظيمـات الإرهابيـة، وإعـادة اللاجئـين السوريين من أهل هذه المنطقة (حجازي،٢٠١٨)

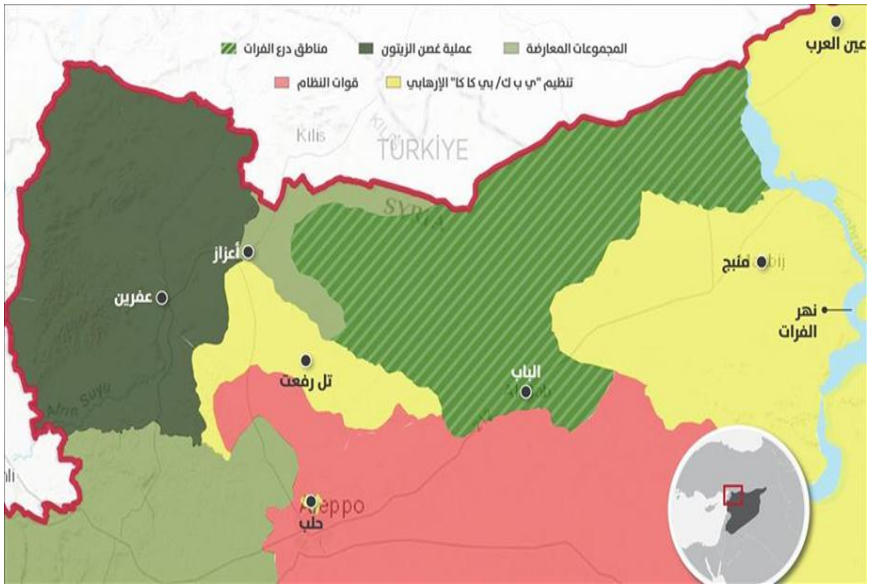

خريطة عملية غصن الزيتون، على الرابط:

source: https://www.aa.com

وقد استهدف إعلان الحكومة التركية شن عملية عسكرية ضد المقاتلين الأكراد في عفرين تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، وهي :

- تحجيم الاتجاهات الانفصالية: بمنع إقامة دولة كردية أو منطقة حكم ذاتي في شمال سوريا، وهو أحد الأهداف التي شنت من أجلها تركيا عملية "درع الفرات" في أغسطس ٢٠١٦م؛ فترى تركيا أن إقامة هذه الدولة تشكل تهديدًا لأمنها القومي.
- تفكيك قوات حرس الحدود: تأتي العملية العسكرية التركية ردًا على اعتزام التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس "قوة أمن الحدود السورية" في شمال سوريا وشرقها؛ بهدف حماية الحدود مع تركيا والعراق .
- تعزيز النزعة القومية: يتمثل في التوظيف السياسي للعملية العسكرية في عفرين لصالح أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية" في الانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠١٩م، خاصة أن هذه الانتخابات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لأردوغان.

٣- عملية نبع السلام (١٠أكتوبر ٢٠١٩):

هي عملية عسكرية أطلقتها تركيا بصحبة "الجيش الوطني السوري" في منطقة شرق نهر الفرات شمال سوريا ضد "قوات سوريا الديمقراطية الكردية" المدعومة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استهدفت العملية عدة أهداف:

- إقامة منطقة آمنة على حدودها الجنوبية، داخل الأراضي السورية بعمق نحو ٣٠ كيلومترًا.
- إبعاد (وحدات حماية الشعب) الكردية.

خريطة عملية نبع السلام التركية في الشمال السوري على الرابط
Source: https://arabic.sputniknews.com

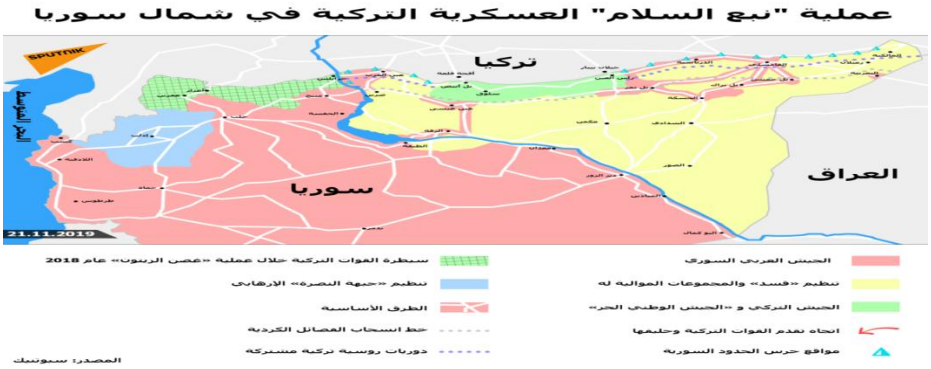

وقد قُوبلت هذه العملية بمعارضة شديدة من قبل حلفاء تركيا في حلف الناتو ودول عربية، وفي مقابل تفهم مشروط لمخاوف تركيا من قبل روسيا وإيران، بعد الانسحاب الأمريكي من الحدود السورية - التركية بقرار من الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب»، وما ترتب على ذلك من فقدان "قوات سوريا الديمقراطية الكردية" مناطق عدة كانت تخضع لسيطرتها، كما تسببت في تغيير خريطة الصراع في مناطق شمال وشمال شرقي سوريا، بعد أن لجأ الأكراد إلى روسيا لإبرام اتفاقات؛ لمنع تركيا من التوغل بشكل أكبر داخل الأراضي الخاضعة لهما، وقد تسببت تلك العملية في حدوث انتهاكات للشعب السوري تحت مرأى ومسمع المجتمع الدولي؛ فعرفت تلك العملية بعملية قلب موازين القوى والتحالفات في شمال شرقي سوريا.

٤- عملية درع الربيع (٢٤فبراير ٢٠٢٠):

شنت تركيا عملية عسكرية على منطقة شمال سوريا بمشاركة مع الفصائل السورية الموالية لها، ضد الجيش السوري؛ انتقامًا لخسائرها الفادحة، بإسقاط طائرة مسيرة تركية بعد إغلاق المجال الجوي فوق إدلب، وردًا على هجوم القوات المسلحة السورية المدعومة من قبل إيران وروسيا والميليشيات الموالية لها، على محافظة إدلب شمال غرب البلاد.

وفي هذا السياق، بدأت القوات التركية المتمركزة في أكبر نقطة عسكرية لها بريف حماة الشمالي في تفكيك معداتها؛ تمهيدًا للإخلاء، وفي نوفمبر ٢٠٢٠م أخلت القوات التركية بشكل كامل نقطة مورك في ريف حماة الشمالي أكبر نقطة تتمركز فيها القوات التركية في سوريا.

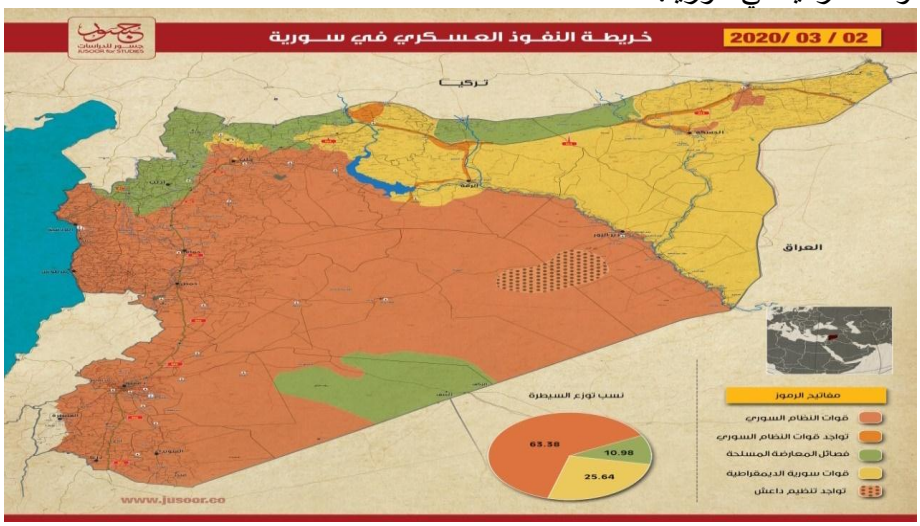

خريطة عملية درع الربيع في إدلب السوري على الرابط:
source: https://jusoor.co/details

لذا أوضحت العمليات العسكرية التركية هدفها الأساس، وهو إبعاد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن الحدود التركية، ومنع وحدات حماية الشعب الكردية من ملء الفراغ الذي يخلفه انحسار التنظيم.

تقييم تطورات الموقف التركي تجاه الأزمة السورية

أحدثت "الثورات العربية" عامة، و"الثورة السورية" خاصة، تداعيات ونتائج عدة بالنسبة لتركيا على وجه الخصوص. أبرز تلك الآثار والانعكاسات يمكن تبويبها على النحو التالي:

١- من الناحية السياسية:

أ- أدى اندلاع الثورات العربية إلى إرباك الاستراتيجية التركية وخاصة بعد تطورات الأوضاع في سوريا. فتركيا، وعلى خلاف ما كانت تشهده السياسة التركية الإقليمية من حالة صعود متزايد منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة؛ كانت قد بدأت في انتهاج سياسة "تصفير المشكلات" داخليًا وخارجيًا، وسعت إلى بناء وتعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة؛ بهدف محاولة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وإنهاء حالة الصراع الدائرة في البيئة الإقليمية، إلا أن اندلاع الثورات العربية وانتشار نطاقها وتزايد حدتها، قد حالت دون استقرار الوضع الإقليمي، وأعاقت المساعي التركية لتنفيذ رؤيتها السياسية في المنطقة، وحالت دون جعلها أكثر أمنًا واستقرارًا (Reimer,2011)

ب- أدى تزايد الاحتجاجات الشعبية التركية وضغط وسائل الإعلام، إلى إدراك الحكومة التركية أن التظاهرات التي تمَّ تنظيمها من قبل منظمات المجتمع المدني أمام مقار البعثة السورية في تركيا إنما أتت اعتراضًا على ما تقوم به الحكومة في سوريا (الأسطل:٢٠١٤:١٠٠).

ج- حدوث انقسامات سياسية إزاء الموقف التركي تجاه الأزمة السورية: بينما لم يأت هذا الموقف منفردًا عن بقية مواقف وآراء الحكومة التركية تجاه الكثير من القضايا الخارجية، إلا أن البعض قد وصفه "بالضعف"؛ لأنه يهدد التماسك داخل حزب العدالة والتنمية، خاصة أن الأزمة السورية حولت الموقف التركي من موقع دولة قائمة بالوساطة "وسيط"، إلى موقع دولة طرف في الأزمة، وهذا ما أثار خلافات بينها وبين الأطراف الأخرى في الأزمة السورية (خليل:٢٠١٣).

٢- انتكاسات اقتصادية:

بوجه عام، تمثل حالة الفوضى وعدم الاستقرار عدوًا للنمو والتقدم الاقتصادي؛ فقد تعرضت تركيا من جراء الأحداث في المنطقة بشكل عام والثورة السورية بشكل خاص إلى خسائر اقتصادية ناتجة من تداعيات وعقوبات اقتصادية مفروضة على النظام السياسي السوري من جانب، إضافة إلى تلك الخسائر الاقتصادية من جراء توقف التعاملات بين البلدين من جانب آخر، فضلاً عن أن تطور الأحداث قد أدى بدوره، ومن جانب ثالث، إلى توقف المشروع الاقتصادي التركي في المنطقة، والذي يقوم على أساس الاقتصاد المفتوح، ويعد أحد أهم الركائز الاستراتيجية التركية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية (Bakir,2011:4).

٣- من الناحية الاجتماعية:

إن القرب الجغرافي بين سوريا وتركيا نتج عنه تشابه في التركيبة السكانية بين البلدين؛ فسوريا ذات أغلبية سنية مع وجود أقليات أخرى (كالعلويين، والأكراد، والدروز) وكذلك تركيا تتشابه في التركيبة السكانية لسوريا بشكل كبير. من خلال ذلك، تبنت تركيا موقفًا من الأزمة السورية متوافقًا مع الطائفة السنية في سوريا الذي عملت على إزاحة النظام السوري من الحكم الذي ينتمي إلى الطائفة العلوية (محفوظ،٢٠١٢:٦٣). فقد مثل الموقف التركي نقطة تحدٍّ في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع التركيبة السكانية التركية التي تنتمي إلى الطائفة العلوية التي شعرت بالظلم من الموقف التركي، خاصة في ظل شعورها أن تركيا قد انحازت إلى أحد أطراف الأزمة دون النظر إلى الطرف الآخر؛ مما أسهم في حدوث خلل في أواصر الروابط الاجتماعية (أوضح،٢٠٠٣:٧٥).

٤- من الناحية الأمنية والعسكرية:

على أثر قيام النظام السياسي السوري بالسماح لحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بمزاولة نشاطاتهم في المناطق ذات الغالبية الكردية والقريبة من الحدود التركية، فقد رأت تركيا في ذلك مساسا بأمنها القومي، بل وتهديداً للأمن والاستقرار داخل تركيا (Reimer, 2011).

وعلى صعيد آخر، وبالرغم من العلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢م، فقد أظهرت الأزمة السورية محدودية تأثير القوة الناعمة التركية، بل وفشلها في محاولة إقناع النظام السياسي السوري بإدخال

الإصلاحات والاستجابة لمتطلبات المتظاهرين من أجل تهدئة الأوضاع في بداية الأزمة السورية (Onis,2012:59).

من ضمن انعكاسات الأزمة السورية على تركيا، تأثيرها العام على علاقات تركيا الخارجية. فبينما أدت الأزمة في مجملها إلى إعادة تدعيم علاقات تركيا بالغرب، فجاء الموقف التركي متطابقًا، وبوجه عام، مع موقف كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية حيال تطورات الأوضاع الداخلية في سوريا، وكيفية التعامل مع أطراف الأزمة، إلا أنه وفي المقابل، انعكس أثر هذا الموقف سلباً على صورة تركيا وعلاقاتها في المنطقة وبالعالم العربي على وجه الخصوص (Reimer, 2013: 7).

الخاتمة:

يتضح أن ممارسات السياسة الخارجية التركية الجديدة تلخص محددات السياسة الخارجية التركية المتمثلة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الإقليمي و تصفير المشكلات مع الجيران، فضلًا عن المبادئ الجديدة التي استندت عليها السياسة الخارجية التركية في تعاملاتها الإقليمية و الدولية من أداء أدوار إقليمية و دولية فاعلة و مؤثرة، و ما لها من نتائج إيجابية على الداخل التركي سياسيًا و اقتصاديًا و عسكريًا. نتيجة لذلك أصبحت تركيا تمارس أدوارًا خارجية تتجاوز الحدود التقليدية ومكانتها الذاتية فأصبحت كقوة إقليمية مؤثرة ومحورية لا يمكن تجاهلها أو حتى تجاهل مصالحها السياسية.

فالموقف التركي في سوريا كان مرهونًا بالتطورات والتغيرات المتلاحقة منذ بداية الثورة السورية في مارس ٢٠١١م، مرورًا بدعم المعارضة والقبول بالحل السياسي المشروط برحيل بشار الأسد، ووصولًا إلى التدخل العسكري المباشر في الأراضي السورية عبر الكثير من العمليات العسكرية، ولكن لم تستطع تركيا تحقيق أهدافها في سوريا، على الرغم من كل ما استخدمته من وسائل وأساليب؛ الأمر الوحيد الذي استطاعت تحقيقه هو نشر المزيد من التطرف والإرهاب.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- ارتبط الموقف التركي من الأزمة السورية بالكثير من الاعتبارات والمحددات الداخلية والخارجية التي أثرت في تشكيل وتطور الموقف التركي تجاه الأزمة. فقد اتسمت العلاقات التركية - السورية قبل قيام الثورة السورية بالتقدم والتطور في مختلف المجالات، وصولًا إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي بين البلدين. ولكن بعد قيام الثورة السورية في مارس ٢٠١١م اتسمت العلاقات بالتأزم والخلاف في العلاقات، ومثلت عائقًا أمام تقدم العلاقات بين البلدين وصولًا إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

٢- أدت تطورات الأحداث في سوريا إلى تدهور العلاقات التركية – السورية بشكل كبير؛ نتيجة الموقف التركي من الثورة السورية، والذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين بعد رفض النظام السياسي السوري الاستجابة لدعوات تركيا من محاولة إيجاد حلول سلمية للأزمة السورية وإجراء الإصلاحات، وما تبعها من تبني تركيا لموقف متشدد من النظام السياسي السوري، وهو الأمر الذي أسهم في وصول العلاقات بين الدولتين إلى درجة من التأزم.

٣- على عكس التصور التركي عن الأهداف التي يرغب في تحقيقها من وراء سياسته المتبعة تجاه الأزمة السورية؛ وما لها من آثار سلبية على تركيا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، فقد توقف مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي تبنته تركيا؛ بهدف تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتعزيز من مكانتها بوصفها الدولة الراعية لهذا المشروع.

٤- أدت تطورات الأزمة السورية والموقف التركي منها، إلى تدمير سياسية تصفير المشكلات مع دول الجوار، التي تُعدُّ الركيزة الأساسية التي انطلقت منها السياسة الخارجية التركية التي تسهم في تنمية العلاقات التركية مع دول الجوار الإقليمي.

٥- أثبتت الأزمة السورية محدودية تأثير القوة الناعمة التركية وفشلها في محاولة إقناع النظام السياسي السوري بحدوث إصلاحات.

٦- ارتبط الموقف التركي من الأزمة السورية بالكثير من الاعتبارات والمحددات الداخلية والخارجية التي أثرت في تشكيل الموقف تجاه الأزمة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الوثائق:

الدستور التركي (٢٠١١): ترجمة: أماني فهمي، المركز القومي للترجمة، **الطبعة١**

(ب) الكتب:

الجمهاني، يوسف إبراهيم (٢٠٠٣):"الإسلام والسياسة في تركيا"، دمشق: دار حوران للنشر والتوزيع.

---------- (٢٠٠٣):"العلويون في تركيا"، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

أوغلو، أحمد داوود (٢٠١١)، ترجمة: محمد جابر الثلجي، طارق عبدالجليل، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط١.

إلياس، فراس محمد (٢٠١٦):"تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية"، شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع: المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

اراس، بولنت (٢٠٠٩)، ترجمة: أنور محمود نجم، "عهد داوود أوغلو في السياسة الخارجية التركية"، العدد ١٣، السنة ٢، المجلد ١، ص١, جامعة الموصل.

نورالدين، محمد (١٩٩٧):"قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا"، بيروت: دار النهار، ط١.

(ج) الدوريات:

بيبرس، سامية (٢٠١٢): "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء"، مجلة شؤون عربية، (العدد١٥٢)، ص ص١٦١-١٨٢، جامعة الدول العربية، القاهرة.

دياب، أحمد (٢٠١٣):"حوافز اقتصادية: مرحلة جديدة في العلاقات التركية – السورية"، مجلة السياسة الدولية، (عدد١٩١)، ص ص١١٦-١١٩، القاهرة.

عبـد الحـي، أحمـد (١٩٩٧):"تركيـا وتوسـيع النـاتو: الفـرص والمخـاطر"، مجلـة السياسة الدولية، (عدد١٢٩)، ص ص١١٠-١١٤، القاهرة.

(د) الرسائل العلمية:

البـدوي، ميـرة (٢٠١٨):"السياسـة الخارجيـة التركيـة تجـاه كـل مـن مصـر وسـوريا فـي الفتـرة (٢٠٠٢-٢٠١٣)"، رسـالة دكتـوراة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمـد عبـد المعطـي التلـولي، إبـراهيم خليـل (٢٠١١):"السياسـة الخارجيـة التركيـة تجـاه سـوريا ٢٠٠٢-٢٠٠٨"، رسـالة ماجسـتير، كليـة الآداب والعلـوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

دسـوقي، أيـة محمـد (٢٠١٩):" أثـر القضـبة السـورية علـى العلاقـات السـورية – التركيـة منـذ عـام ٢٠١١"، رسـالة ماجسـتير، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، جامعة القاهرة.

عـدوان، أركـان (٢٠١٥):" تطـور العلاقـات التركيـة - السـورية فـي الفتـرة مـن٢٠٠٠ حتـى عـام٢٠١٢: دراسـة للمحـددات والقضـايا"، رسـالة دكتـوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محـزم، عبـدالمالك (٢٠٠٩):"البعـد الإقليمـي فـي السياسـة الخارجيـة التركيـة فـي ظـل المعطيـات الأمنيـة الجديـدة"، رسـالة ماجسـتير، جامعـة الحـاج الأخضـر، باتنة، الجزائر.

حسـام الـدين مكـي، العيـد تلتـزار (٢٠١٥): "السياسـة الخارجيـة التركيـة تجـاه الأزمـة السورية"، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر.

هنيـة، خالـد كمـال (٢٠١٥): "السياسـة الخارجيـة التركيـة تجـاه المملكـة العربيـة السـعودية"، رسـالة ماجسـتير، أكاديميـة الإدارة والسياسـة للدراسـات العليـا، جامعة الأقصى، فلسطين.

(هـ) الدراسات:

السـويداني، حامـد محمـد (٢٠٠٩):" العلاقـات التركيـة – السـورية ١٩٩٨-٢٠١١"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

سيار جميل، باكير، محفوظ (٢٠١٢):" العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

باكير، حسن علي (٢٠١٠):"محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة"، مركز الخليج للأبحاث، جدة، المملكة العربية السعودية.

حجازي، عبداللطيف (٢٠١٨):" هجوم "عفرين": هل لجأت تركيا إلى صفقة روسية للتدخل في سوريا؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.

حوراني، النقيب رشيد (٢٠١٦):"المسألة السورية ما بعد الانقلاب الفاشل في تركيا"، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، إسطنبول.

خليل، محمد عبدالقادر (٢٠١٣): "تركيا والأزمة السورية ...إعادة تدوير الاتجاهات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

برهان الدين دوران، كمال (٢٠١٦):"السياسة الخارجية التركية خلال عام ٢٠١٥"، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط١، إسطنبول.

سلمي، جلال (٢٠١٧):"السياسة التركية حيال الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٧"، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

محفوظ، عقيل سعيد (٢٠١٢):" سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

معوض، جلال عبد الله (١٩٩٨): "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

(و) المواقع الإلكترونية:

بشير، نافع (٢٠٠٩):" السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب على غزة، موقع الجزيرة.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117223205646857.html

العلاقـات بـين سـوريا وتركيـا منـذ انـدلاع الحـرب"، موقـع بـي بـي سـي باللغـة العربية، تم الاطلاع بتاريخ ١٠-٣-٢٠٢١م. على الرابط الآتي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_timeline_turkey_syria_relations

جـيش الفـتح تقـوده أنقـرة وتمولـه السـعودية"(٢٠١٥)، موقـع قنـاة الميـادين، تـم الاطلاع بتاريخ الدخول١١-٣-٢٠٢١م، على الرابط الآتي:

http://www.almayadeen.net/news/politics/5997

تركيـا...ارتفـاع حصـيلة تفجيـر سـوروج إلـى ٣١ قتـيلًا" (٢٠١٥)، علـى موقـع العربية نت، تم الاطلاع بتاريخ ١١-٣-٢٠٢١م ، على الرابط الآتي:

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world

دلـي، خورشـيد (٢٠١٥):" التـدخل الروسـي فـي سـوريا.. نهايـة الـدور التركـي"، العـدد ١٦٧، علـى موقـع الوحـدة الإسـلامية، تـم الاطـلاع بتـاريخ ١١-٣-٢٠٢١م، على الرابط الآتي:

https://www.wahdaislamyia.org/issues/167/kdalli.htm

تركيـا تقصـف مواقـع لحـزب الاتحـاد الـديمقراطي" (٢٠١٦)، صـحيفة تقـويم، تـم الاطلاع بتاريخ١٢-٣-٢٠٢١، على الرابط الآتي:

http://www.takvim.com.tr/guncel/2016/02/13/turkiye-pydyi-vurmaya-basladi

عمليـة درع الفـرات فـي ٥ أسـئلة" (٢٠١٦)، علـى موقـع قنـاة دويتشـه فيليـه باللغـة العربية، تم الاطلاع بتاريخ ١٢-٣-٢٠٢١، على الرابط الآتي:

http://www.dw.com/tr/5-soruda-f%C4%B1rat-kalkan%C4%B1-operasyonu/a-36591639

سـنة علـى عمليـة «نبـع السـلام» ... خريطـة جديـدة وتغييـر ديمـوغرافي" (٢٠٢٠)، جريدة الشرق الأوسط، عدد١٥٢٩٢، على الرابط الآتي:

https://aawsat.com/home/article/2556136

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Bakir, H A (2011): "Turkish – Iranian Relations in The Shadow Of The Arab Revolutions": A Vision Of The Present And The Future, AL Jazeera Center For Studies, Qatar, Doha.

Cagaptay (S), Unal(C) (2012): "The Turkey-Syria Military Balance", Policy Analysis, Jane's Islamic Affairs Analyst, p.2.

Dalacoura, K (2012): "The 2011 Uprisings In The Arab Middle East: Political Change And Geopolitical Implications", International Affairs, (N.334), p.76

Kirisci, K (2013): "Turkey and The Arab Spring: Challenges and Opportunities for Regional Integration", Global Turkey in Europe, Istanbul Policy Center.pp1:11

Oguzlu, T (2012): "The Arab Spring And The Rise OF the 2.0 Version Of Turkey Zero Problems With Neighbors Policy", Center For Strategic Research, (No.1), p.6, Ankara.

Tocci, N (2011):"Turkey and The Arab Spring: Implications for Turkish Foreign Policy from A Transatlantic perspective", Mediterranean paper Series, Washington, The German Marshall Fund OF The United States, p.30.